

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ويقدم معلومات مستكملة عن المستجدات التي طرأت منذ تقديم تقرير المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/257). ويعرض هذا التقرير لنشر وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي مددت ولايتها حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٦٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويشمل هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن المساعدة التي تقدمها البعثة لأعمال لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، كما أذن المجلس بذلك في قراراته ذات الصلة.

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في منطقة البعثة هادئة عموما وتعاون الطرفان تعاوننا تماما مع ممثلي الخاص، لغوايلا جوزيف لغوايلا، والبعثة. واحتفظ الطرفان بوضعهما العسكري الدفاعي على كلا جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة ولم يلاحظ حدوث أي تغيير رئيسي في مستوى القوات. وفي أوائل الفترة التي يشملها التقرير، زاد الطرفان من تمارين التدريب العسكري، مما أثار بعض القلق. بيد أن مراقبة الوضع بمزيد من الدقة أكدت أن هذه التحركات روتينية وموسمية في طابعها ومدتها. وقد أحاط كبار المسؤولين العسكريين الإثيوبيين قائد قوة البعثة، اللواء روبرت غوردون، علما بشأن خططهم الوطنية للتسريح وإعادة التشكيل، التي تقضي بتجنيد وإنشاء احتياط وطني من المواطنين المتطوعين لدعم الجيش النظامي الذي خفض عدده تخفيفا كبيرا. وتفيد المعلومات المتاحة، بأنه لم يطرأ أي تغيير كبير على الوضع العسكري لإريتريا.

٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أجرت إريتريا تناوبا لما يزيد عن ٤٠٠ شرطي في قطاع الوسط، يعتقد أنه أكبر تناوب للشرطة/الميليشيات منذ إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة. ورغم أن هذا التناوب ذو طابع روتيني، فإنه يمثل انتهاكا لاتفاق البروتوكول حيث أنه لم يقدم للبعثة أي إشعار مسبق بشأنه، وقد اعترفت السلطات الإريترية بذلك وأعربت عن أسفها بشأنه.

٤ - وقد طرأت زيادة ملحوظة على عدد مرات اقتحام رعاة إثيوبيين للحدود حيث دخلوا إلى المنطقة الأمنية المؤقتة كي ترعى مواشيهم، لا سيما في قطاع الوسط. ونظرا لأن هؤلاء الرعاة، الذي صاحبهم أفراد مسلحون مؤخرا، يتنافسون على مراعي تنضب وتأثرت بالجفاف داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، ازداد خطر حدوث صدامات مسلحة. ونظرا لخطورة هذه المسألة، أثارها البعثة مع السلطات العسكرية الإثيوبية على أعلى مستوى، وتلقت تأكيدات بأنه ستتخذ خطوات للسيطرة على عمليات الاقتحام هذه قبل أن تتصاعد.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت البعثة في حادثين مزعومين لإطلاق النيران في منطقة نهر ميريب (قطاع الوسط) وفي موتوكوتس (قطاع الغرب)، في ١٧ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، على التوالي، قام الطرفان بإبلاغهما للبعثة. وحتى الآن، لم تظهر أي أدلة تدعم اشتراك أي من قوات الدفاع الإريترية أو القوات المسلحة الإثيوبية في هذين الحادثين. وبدلا من ذلك، يرجح أنه إذا كان قد حدثا حقيقة، فقد وقعا بين جماعات وميليشيات محلية. وتحقق البعثة أيضا في إطلاق الرصاص في ١٨ أيار/مايو من جانب القوات المسلحة الإثيوبية على صبي إريترى عمره ١٥ عاما فأردته صريعا بعد أن عبر الحدود إلى إثيوبيا بالقرب من هوميرا (القطاع الغربي) لمطاردة جماله. وهذا هو خامس حادث لإطلاق الرصاص تتحمل القوات المسلحة الإثيوبية المسؤولية عنه عند جسر هوميرا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وقد انتهى الحادث الثالث بحالة وفاة، مما يشير إلى الترويج إلى استخدام القوة المفرطة في هذه المنطقة. وقد أثار البعثة هذه المسألة مع وزارة الدفاع الإثيوبية، التي أعطت تأكيدات بأنها ستتخذ إجراءات لعلاج هذه الحالة. وفي غضون ذلك، وعقب عدد من الحوادث التي حدثت في أوائل العام الحالي في القطاع الغربي وشمل ألغاما يشبه في أنه تم زرعها حديثا، قامت البعثة والقوات المسلحة على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة، فضلا عن الميليشيات والشرطة، بتكثيف أعمال الدورية التي تقوم بها في محاولة لكبح الأنشطة التي تقوم بها جماعات يعتقد أنها مسؤولة عن زرع الألغام في المنطقة. ونتيجة لذلك، تناقصت كثيرا حوادث الألغام في هذا القطاع في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، ما زال خطر شن هجمات بالألغام في القطاع الغربي مرتفعا. (انظر الفرع الرابع للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام).

حرية التنقل

٦ - ما زالت تفرض قيود على حرية تنقل البعثة في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، لا سيما في القطاع الأوسط. وعلى الجانب الإريتري، يُرفض غالبا منح إذن للوصول إلى مواقع قوات الدفاع الإريتريّة. ويبدو أن هذه القيود نجمت عن عدم إبلاغ المستوى المحلي بالتزامات قطعت على المستوى الاستراتيجي. ويسعى الطرفان إلى حل بعض المصاعب القائمة بين المراقبين العسكريين للبعثة وموظفي الاتصال العسكريين الإريتريين أو الإثيوبيين.

٧ - ويؤسفني أن أذكر استمرار عدم وجود خطط طيران مباشر على ارتفاع عال لطائرات البعثة بين أسمرة وأديس أبابا. وقد واصلت البعثة الطيران بين العاصمتين عن طريق البحر الأحمر وجيبوتي، بما ينطوي عليه هذا من أعباء إضافية في العمليات والسلامة تتحملها البعثة. وقد فرضت طرق الطيران الأطول والأكثر تعقيدا هذه حتى الآن على البعثة تكلفة إضافية تقدر بما يزيد عن ٢,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، فضلا عن ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها السلامة. ومما يؤسف له عدم اهتمام الطرفين بعرض حل سريع وعملي على البعثة لهذه المسألة وهي ما زالت تشكل مصدر إحباط كبير. وأناشد مرة أخرى الطرفين إعادة النظر في موقفيهما بشأن هذه المسألة وحل هذه المشكلة التي لا داعي لها والمكلفة انطلاقا من روح الوفاق.

لجنة التنسيق العسكرية

٨ - عقدت لجنة التنسيق العسكرية اجتماعها السادس عشر في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ في جيبوتي. وخلال الاجتماع، وافق الطرفان على بذل كل ما في وسعهما للحيلولة دون زرع الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وأكد الطرفان أيضا للبعثة أنهما سيتعاونان في استعادة الرفاهة الموجودة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، لا سيما القطاع الشرقي، وإعادةهما إلى أوطانها أو دفنها. وقد كانت هذه مسألة قائمة منذ أمد بعيد اشتركت فيها البعثة ولجنة الصليب الأحمر الدولية منذ البداية. وفي الاجتماع السابع عشر للجنة التنسيق العسكرية، المعقود في نيروبي في ١٦ حزيران/يونيه، وافق الطرفان على اقتراح قدمته البعثة بشأن جمع ١٦٤ جثة تقريبا وإعادةهما إلى أوطانها، ويتوخى القيام بذلك في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الطرفان، في اجتماعي لجنة التنسيق العسكرية، توفيرهما للأمن لموظفي لجنة الحدود والمتعاقدين الذين يعملون في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها خلال عملية إعادة ترسيم الحدود. وقدم الطرفان تأكيدات في هذا الشأن والتزما بالعمل بشأن تقديم مقترحات أكثر تحديدا بمجرد بدء عملية إعادة الترسيم. وفي الاجتماع المعقود في ١٦ حزيران/يونيه، قدم الطرفان أيضا عرضا قصيرة بشأن التسريح وإعادة تشكيل

القوات المسلحة لدى كل منهما. ومع اقتراب عملية ترسيم الحدود، تتوقع البعثة عقد اجتماعات أكثر تواترا للجنة التنسيق العسكرية، من أجل المساعدة على حل مسائل التنسيق العسكري والأمني الناشئة عن أنشطة لجنة الحدود. ويؤسفني أن أذكر أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بين الطرفين بشأن عقد اجتماعات للجنة التنسيق العسكرية في عاصمة كل منهما بالتناوب، وهو هدف مستمر ترمي البعثة إلى تحقيقه.

انتشار البعثة

٩ - في ١٦ حزيران/يونيه، بلغ مجموع قوام العنصر العسكري ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ٠٣٨ ٤ فردا، يتألفون من ٣٧١٦ جنديا و ١٠٧ من ضباط أركان المقر و ٢١٥ من المراقبين العسكريين (انظر المرفق الثالث). وفي ١٥ حزيران/يونيه، حلت قوات حفظ السلام من فنلندا محل الكتيبة الأيرلندية بوصفها فصيلة مقر البعثة والحراسة.

١٠ - ورغم الطلبات المتكررة من جانب مجلس الأمن وممثلي الخاص ومن جانبي، لم توقع حكومة إريتريا بعد على اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة. وأناشد مرة أخرى حكومة إريتريا توقيع هذا الاتفاق الهام دون أي مزيد من التأخير. وإلى أن تقوم بذلك، سيظل الاتفاق النموذجي لمركز القوات ساريا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١١ - وما زالت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تواجه صعوبات مع حكومة إريتريا فيما يتعلق بمسألة موظفي البعثة الوطنيين. وقد أكدت السلطات الإريترية موقفها القائل بضرورة وفاء هؤلاء الموظفين بالتزاماتهم المتعلقة بالخدمة الوطنية؛ وهناك حالات إضافية تم فيها اعتقال موظفين محليين. ويتعارض اعتقال موظفين وطنيين على أساس التزامات الخدمة الوطنية مع الأحكام ذات الصلة في الاتفاق النموذجي لمركز القوات، فضلا عن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وقد أفادت الأنباء أيضا باعتقال مواطنين إريترين تستخدمهم الأمم المتحدة وذلك على أساس انتمائهم الديني. وعلاوة على ذلك، تطلب إريتريا الآن من مواطنيها الذين يعملون لدى منظمات دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، تسجيل أنفسهم لدى الحكومة، التي تطلب أيضا ألا توظف البعثة سوى مواطنيها الذين توافق عليهم وزارة العمل. ويواصل ممثلي الخاص الاحتجاج على فرض التزامات الخدمة الوطنية على الموظفين المحليين وقيود أخرى على توظيف البعثة لموظفين وطنيين في إريتريا.

١٢ - وما زال موظفو البعثة يتعرضون لمصاعب في الدخول إلى إثيوبيا وإريتريا والخروج منها في المطارات في العاصمتين. وفي حين أكد ممثلي الخاص أن الاتفاق النموذجي لمركز

القوات يعني الموظفين من متطلبات تأشيرة الدخول والخروج، فرضت السلطات الإريترية نظام تأشيرة دخول وخروج على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وفي أديس أبابا، يُطلب من موظفي البعثة استيفاء إجراءات الهجرة، مما يتعارض مع اتفاق مركز القوات، الذي وقعته إثيوبيا في عام ٢٠٠١.

ثالثا - لجنة الحدود ولجنة المطالبات

لجنة الحدود

١٣ - يمكن الاطلاع في المرفق الأول من هذا التقرير على التقرير التاسع للجنة الحدود، الذي قدمه رئيسها. وفي حين أنه تم إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود، لم تتمكن من المضي قدما بالسرعة المتوقعة. وأؤكد، في هذا الصدد، أهمية تعاون الطرفين تعاوننا تاما وعاجلا مع لجنة الحدود، لتمكينها من الوفاء بولايتها. وقد أبدى الطرفان حنكة وتبصرا شديدا في تخويل اللجنة سلطات التحكيم الملزم؛ ومن شأن استمرار التحلي بهذه الصفات، عن طريق نشدان تحقيق مصالح كل منهما في الإطار القانوني للجنة، أن يكفل الاستكمال العاجل لعملية الترسيم، التي تُربط بها ولاية البعثة.

١٤ - وتواصل البعثة، كما هو منصوص عليه في القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية وخدمات إزالة الألغام لدعم الأعمال التحضيرية لترسيم الحدود التي تضطلع بها لجنة الحدود. وتمول من صندوق الأمم المتحدة الاستثماني لترسيم الحدود وتعيينها التكاليف المتعلقة بمتعاقدى إزالة الألغام المدنيين وتقديم الدعم الإداري واللوجستي للمكاتب الميدانية. ويبلغ مجموع التبرعات والتعهدات للصندوق الاستثماني حاليا حوالي ١٠,٨ مليون دولار. ويشير آخر تقدير للتكاليف وضع على أساس مقترحات متعاقدى ترسيم الحدود، إلى أنه سيلزم ما لا يقل عن مبلغ ٤,١ مليون دولار إضافي لاستكمال ترسيم الحدود بأكملها. ومن أجل تلافي حدوث حالة يتعين فيها وقف ترسيم الحدود بسبب الافتقار إلى التمويل، أجدد توجيه ندائي إلى الدول الأعضاء كي تسهم بسخاء في الصندوق الاستثماني.

لجنة المطالبات

١٥ - وقد تلقيت أيضا تقريرا مستكملا عن أعمال لجنة المطالبات، قدمه رئيسها ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

رابعاً - الأعمال المتعلقة بالألغام

١٦ - ما زالت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك الموجودة في المنطقة الأمنية المؤقتة، تشكل تهديدا كبيرا للسكان في البلدين فضلا عن موظفي الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية الذين يعملون في الميدان. ومنذ آذار/مارس إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٣، قُتل أربعة مدنيين في حوادث تشمل ألغاما وذخائر غير منفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

١٧ - وواصلت فصائل إزالة الألغام التابعة للبعثة إحراز نتائج مشجعة. وحتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٣، قام أفراد إزالة الألغام التابعين للبعثة بتدمير ٥١٠ من الألغام و ٦٢٧ ٤ قطعة ذخائر غير منفجرة، وطهروا ما يزيد عن ١٢,٤ مليون متر مربع من الأراضي و ٩١٩ ١ كيلو مترا من الطرق. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بأنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها لدعم ترسيم الحدود. ويستمر إحراز تقدم كبير في تطهير جميع الطرق في المنطقة الأمنية المؤقتة من الألغام والذخائر غير المنفجرة، وسيبدأ تطهير مواقع الأعمدة بمجرد أن تؤكد لجنة الحدود هذه المواقع.

١٨ - وفي أواخر أيار/مايو، طلبت حكومة إريتريا إلى منظمة هالو تراست، وهي منظمة غير حكومية بريطانية للأعمال المتعلقة بالألغام، مغادرة البلد بحلول نهاية حزيران/يونيه، مما ترك وكالة دولية واحدة لإزالة الألغام في إريتريا. ويشترك المانحون ذوو الصلة ومنظمة هالو تراست والسلطات الإريتيرية في مناقشات لتحديد ما إذا كان سيتمكن التوصل إلى اتفاق بشأن فترة انتقالية مناسبة لإنفاذ النقل السلس للأصول التشغيلية لهالو تراست إلى سلطة إزالة الألغام الإريتيرية.

خامساً - التطورات الإنسانية

١٩ - واصلت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها العمل معا لتلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر من مليوني شخص في إريتريا و ١٢,٦ مليون شخص في إثيوبيا. ووفقا للوكالات الإنسانية، فإن حياة هؤلاء الأشخاص مهددة بسبب عواقب الحرب والجفاف المدمر، مما أثر على البلدين لعدة سنوات متعاقبة.

٢٠ - وأظهر الاستعراض نصف السنوي لعملية النداء الموحد في عام ٢٠٠٣ في إريتريا أنه تم استلام مبلغ يزيد قليلا عن ٦٠ مليون دولار من أصل الرقم المنقح للنداء البالغ أكثر من ١٥٧ مليون دولار. وعلى الرغم من أنه كانت هناك إعلانات ثنائية للتبرع خارج إطار عملية النداء الموحد، لم يصل إلى إريتريا إلا ٣٣٧ ٦٩ طنا من الأغذية من الحجم المطلوب

والبالغ ٤٧٦ ٠٠٠ طن. ويعتقد أن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التدهور الكبير في الحالة الغذائية للأطفال. وبسبب عدم كفاية الموارد، قررت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية الملحة، مثل الغذاء والماء والمساعدة الطبية، حتى نهاية عام ٢٠٠٣. ونظرا لهطول أمطار قليلة، والتنبؤات غير المؤاتية خلال الموسم المطر القادم، سيحتاج الأمر خلال ما تبقى من السنة إلى رصد عن كثب بالإضافة إلى دعم متزايد وسريع من الجهات المانحة.

٢١ - وفي إثيوبيا، كانت هناك استجابة إيجابية لكل من النداء المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة، بالإضافة اللاحقة، التي صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٣ لتوجيه النظر إلى الاحتياجات الملحة الناشئة عن حالة الطوارئ نتيجة للجفاف. وفي أوائل حزيران/يونيه، بلغت التبرعات من المعونة الغذائية ١,٣٣ مليون طن من الكميات المطلوبة البالغة ١,٥٢ مليون طن، مما جعل العجز يصل إلى ١١ في المائة. أما التبرعات من غير الأغذية فبلغ مجموعها ٦٥,٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب والبالغ ٨١,١ مليون دولار مما ترك عجزا نسبته ١٩ في المائة. بيد أنه ما زالت هناك حاجة إلى احتياجات كبيرة من الأغذية ومن غير الأغذية حتى نهاية السنة، لا سيما للتصدي لآثار التدهور الحاد في الحالة الإنسانية في جنوب إثيوبيا خلال الشهرين الماضيين. وتأهبا لازدياد سوء الحالة الغذائية المتوقعة في جميع أنحاء البلد، تم زيادة المشتريات من الأغذية العلاجية وإن كان ذلك بقدر محدود. وتم التوسع إلى حد كبير خلال الأسابيع القليلة الماضية في التدخلات الغذائية العلاجية، من جانب المنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية العاملة بدعم من الأمم المتحدة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في عدة مناطق.

المشاريع السريعة الأثر

٢٢ - المشاريع السريعة الأثر جزء هام من عمل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في منطقة البعثة، وبالإضافة إلى التدخلات المماثلة من جانب الحكومتين، قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساعدة قيمة للمجتمعات المنكوبة بالحرب في مناطق الحدود. وقد تم استكمال ٦٠ مما مجموعه ٦٤ مشروعا بفضل الأموال الواردة من الميزانية المقررة، في الوقت الذي يتم فيه الاضطلاع بمشاريع إضافية بفضل التبرعات التي تقدمها أيرلندا والنرويج وهولندا إلى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا وقد بلغ مجموع هذه التبرعات حوالي ٦٥٦ ٠٠٠ دولار. وقد وافقت لجنة المشاريع السريعة الأثر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على ٤٢ مشروعا إضافيا تمول من التبرعات الواردة إلى الصندوق الاستئماني، ولكن الصندوق أنفق الآن معظم أمواله وبجاجة

إلى تبرعات إضافية على سبيل الاستعجال إذا أريد لبرنامج المشاريع السريعة الأثر أن تستمر. ونظرا لحالة السكان المتأثرين بالحرب والذين يقيمون في منطقة الحدود، والأثر الواضح لهذه المشاريع على حياتهم، أود أو أوصي بتخصيص جزء صغير من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للمشاريع السريعة الأثر، كما كان الحال في السنة الأولى للبعثة.

أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٣ - عقدت فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا برامج أسبوعية للتوعية والتدريب، بما في ذلك تدريب الموظفين المحليين بلغاتهم الأصلية. وقامت فرقة العمل بأول دورة "لإعداد المدربين" بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، وأكملت الدورة المشتركة الثانية "لإعداد المدربين" من القوات المسلحة الإثيوبية/بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبدأ خريجو هذه الدورات بعمليات التدريب في مواقع عملهم.

سادسا - حقوق الإنسان

٢٤ - انخفض خلال الفترة قيد الاستعراض، عدد المدنيين الذين أعادتهم إثيوبيا وإريتريا إلى وطنهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد أعادت إثيوبيا خمسة أشخاص من أصل إريتري إلى وطنهم لأسباب إنسانية، بينما أعادت إريتريا ٩٧ شخصا من أصل إثيوبي إلى وطنهم. وستجتمع بعثة الأمم المتحدة بمسؤولين حكوميين إريتريين لمناقشة الادعاءات بالمعاملة السيئة من جانب المسؤولين الإريتريين على يد أشخاص من أصل إثيوبي أعيدوا في الآونة الأخيرة إلى وطنهم. وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة التحقيق في تقارير عن أحداث وقعت عبر الحدود ازداد عددها في الشهور الأخيرة وعانى منها المدنيون.

٢٥ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عمليات الاستعداد للعواقب الإنسانية والعواقب المتعلقة بحقوق الإنسان في حالة النقل المحتمل للسلطة على الأراضي بعد ترسيم الحدود، وفقا للمادة ٤-١٦ من اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في الجزائر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد حدد التحليل الأولي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المسائل التالية التي يمكن أن تهتم بها: حقوق الجنسية/المواطنة؛ وحماية من لا جنسية له؛ وحقوق الملكية؛ والحقوق العائلية/تجنب تشتت أفراد الأسرة؛ وحماية حقوق الأطفال؛ والحقوق المتعلقة بالهجرة والإقامة؛ وتجنب الهجرة القسرية وحركة السكان؛ وحقوق المشردين سابقا في العودة؛ وإمكانية إعادة التوطين/الإدماج؛ والحقوق الثقافية وتقاليد المجتمعات في مناطق

الحدود. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت بعثة الأمم المتحدة مناقشات داخلية مع الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. بما في ذلك عقد اجتماع مشترك في أسمرة في أيار/مايو ٢٠٠٣ ركز على تحديد المسائل الرئيسية وتطوير الاستراتيجيات المشتركة، وكتديبر لبناء الثقة، أدرجت موظفين وطنيين من كلا البلدين.

سابعاً - الإعلام

٢٦ - خلقت الأحداث الأخيرة في المنطقة اهتماما متجدداً بجلسات الإحاطة الأسبوعية التي تعقدها بعثة الأمم المتحدة للصحافة، وتظل هذه الطريقة الأسلوب الرئيسي المستعمل في نشر الأخبار عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة. وازداد أيضاً ازدياداً كبيراً عدد الطلبات المقدمة لإجراء لقاءات صحفية مع ممثلي الخاص ومع قائد القوة، بعد القلق المتزايد الناشئ عن التأخر في عملية ترسيم الحدود.

٢٧ - تم استكمال البرنامج الوثائقي الثاني الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة وعنوانه "الخطوات التالية للسلام" ويجري الآن توزيعه محلياً ودولياً. كما كان هناك استجابة إيجابية لنشر "أخبار البعثة" باللغات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل مراكز الاتصال التي تم إنشاؤها في البلدين تقديم الخدمات القيمة للسكان المحليين، الذين يريدون الحصول على مزيد من المعلومات حول عملية السلام وبرامج التوعية بالألغام. ويتم استكمال هذه الأنشطة من خلال التحيين المستمر لموقع بعثة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

ثامناً - الجوانب المالية

٢٨ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٢٥٠ بآء المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مبلغاً إجماليه ٣٠٠ ٨٤٥ ٢٣٠ دولار لمواصلة عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ لحساب البعثة الخاص ٩٦١ ٣٦١ ٥٣ دولاراً. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، ٢٢٢ ٢٣٥ ١٥٣ دولاراً.

تاسعاً - الملاحظات

٢٩ - كما جاء في تقرير السابق، تمر عملية السلام بمرحلة حرجة. وبصفة عامة، تتعاون الأطراف تعاوناً جيداً مع بعثة الأمم المتحدة، وتحترم نزاهة المنطقة الأمنية المؤقتة. وتستحق

الجهود التي يبذلونها في هذا الصدد الترحيب الكبير، وهذه الجهود أساسية للمحافظة على الاستقرار القصير الأجل في المنطقة.

٣٠ - ومع ذلك، لا يمكن بناء سلام دائم على أساس ترتيبات مؤقتة. والتأخير في عملية السلام يتنافى مع رغبات الطرفين نفسيهما، ويتضح ذلك في نص وروح اتفاقات الجزائر. وفي حالة عدم وجود حركة إلى الأمام، يمكن فقدان قوة الدفع الثمينة، وهو أمر يمكن أن يصعب تجديده مما يمكن أن يؤثر بدوره على الأهداف الطويلة الأجل لإعادة التعمير والتنمية.

٣١ - وهناك حاجة إلى تحقيق تقدم بصفة محددة في مجالين. أولاً، عملية ترسيم الحدود بسرعة أمر ضروري. وعليه، أرحب بالتأكيدات الأخيرة التي قدمها الطرفان للقرار الذي اتخذته لجنة الحدود في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأشارت اللجنة في تقريرها التاسع إلى أنها على استعداد تقريباً لبدء عملية ترسيم الحدود في القطاع الشرقي وسوف تصدر قريباً مبادئ توجيهية لعملية المسح التي ستقام في القطاع الأوسط والغربي. وأشجع الطرفين على التعاون بشكل كامل معها، بحيث يمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة بدون تأخير. ومنذ انتهاء المعاناة الهائلة نتيجة للحرب منذ ثلاث سنوات، أن استثمار الحكومة وشعب البلدين في عملية السلام كبيراً. وإن اتخاذ الخطوات المتبقية اللازمة للاستفادة استفادة كاملة من عوائد هذا الاستثمار أمر حاسم.

٣٢ - ثانياً، تتطلب عملية السلام الدائم علاقة بين الطرفين تمكنهما من التصدي خلال المناقشات السلمية لأية مشاكل يمكن أن تنشأ بينهما. وفي هذا السياق، فإن الحوار السياسي بين البلدين يهدف التطبيع المحتمل للعلاقات بينهما، هو السبيل الواعد الوحيد لدعم عملية السلام. وإن عدم وجود اتصالات سياسية بين البلدين منذ مفاوضات اتفاقات الجزائر عرقل بدون شك تطبيع العلاقات الثنائية - وهو عنصر حيوي في أي عملية سلام - وأشجع الدولتين المتجاورتين على بدء العلاقات التفاعلية الضرورية للغاية. وفي نهاية المطاف، يظل أمن الحدود الدولية يعتمد على علاقات الحوار الحسنة والسلمية، بما في ذلك اللجوء إلى الوسائل السياسية لحل الخلافات المحتملة. وإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد لتسهيل هذا الحوار، إذا طلب الطرفان منهما ذلك.

٣٣ - وقد أكد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً استعدادة لدعم الطرفين وهما يسيران على الطريق المؤدي إلى السلام. وقدمت الدول الأعضاء استثمارات سياسية ومالية كبيرة لتحقيق هذه الغاية، من خلال المنظمة، بصورة جماعية، وبصورة ثنائية؛ وسوف يعتمد نجاح عملية السلام على الدعم المتواصل الذي تقدمه جميع الأطراف المعنية. ومع ذلك، ليس هناك من شيء أهم من الالتزام والتصميم من جانب الطرفين نفسيهما. وواضح أن استكمال عملية

السلام سيسمح للطرفين بالتصدي للطوارئ الإنسانية التي سببها الجفاف الذي طال عهده وأثار النزاع الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، أناشد المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء إلى احتياجات الأمتين الملحة.

٣٤ - وأخيراً، أود أن أحيي الجهود المستمرة التي يبذلها ممثلي الخاص، لغوايلا جوزيف لغوايلا، الذي سعى بصورة مستمرة إلى التوفيق بين مواقف الطرفين والتأكد من أن المسائل مفهومة بشكل واضح وأنه تم استكشاف جميع الأساليب. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى ممثلي أيضاً مشاورات مكثفة مع الجهات الدولية التي تدعم عملية السلام، والتي يظل اشتراكها البناء فيه أمر أساسي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتناني للموظفين العسكريين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على الجهود التي لم تعرف الكلل التي بذلوها لإبقاء عملية السلام في مسارها، وإلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وإلى العاملين الآخرين في المجال الإنساني على عملهم في الميدان لمساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وأود أيضاً أن أحيي تصميم ومثابرة لجنة ترسيم الحدود خلال كل هذه الفترة الصعبة.

التقرير التاسع للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية

- ١ - هذا هو التقرير التاسع الذي تعده لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية، ويغطي الفترة من ٢٢ شباط/فبراير حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.
- ٢ - وإثر إصدار التقرير الثامن المفصل بوصفه مرفقا لتقرير الأمين العام المرحلي عن إثيوبيا وإريتريا المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/257)، أصدرت اللجنة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ وثيقة بعنوان "ملاحظات لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية"، أتيحت بوصفها إضافة للتقرير المذكور أعلاه (S/2003/257/Add.1)، المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- ٣ - وقد أُبدت الملاحظات في الاجتماع الداخلي للجنة وموظفيها المعقود في لندن في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣. ففي ذلك الاجتماع ذاته، وضعت اللجنة المجموعة الأولى من تعليماتها التقنية لفريق ترسيم الحدود. وتتوقع اللجنة عقد اجتماعات داخلية كهذه، وإصدار تعليمات أخرى كهذه لفريق ترسيم الحدود، من آن إلى آخر، كلما رأت ذلك ضروريا. وبالإضافة إلى هذا، اعتمدت اللجنة التعديلات المدخلة على توجيهات ترسيم الحدود المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المذكورة في أمرها الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، التي تنص على البدء في نصب الأعمدة في القطاع الشرقي.
- ٤ - كما نظرت اللجنة في تعليقات الطرفين المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكما ذكر في تقريرها الثامن، ورغم أن اللجنة قد توقعت بأن تكون تلك التعليقات مقتصرة على مسائل تقنية تتعلق برسم الخرائط، فقد كانت التعليقات التي قدمتها إثيوبيا في معظمها مختلفة جدا من حيث الطابع والنطاق. وتشكل ملاحظات اللجنة (المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه)، ردها على بعض المسائل الأكثر عمومية التي أثرت في التعليقات المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بملاحظات محددة بشأن بعض المواقع، فقد منح كل طرف فرصة للتعليق، حتى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، على ما يتقدم به الطرف الآخر.
- ٥ - وجمعت إريتريا تعليقاتها مع ملاحظاتها المقدمة، تلبية لطلب من المستشار الخاص، بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل، في وثيقة عنوانها، "تعليقات دولة إريتريا على الحدود الإثيوبية - الإريتيرية المحاورة لتسيرونا وزالمبيسا وبشأن أحكام محددة في تعليقات إثيوبيا المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣". وقدمت تعليقات إثيوبيا إلى الأمين العام في ٢ أيار/مايو.

٦ - وقد بحثت اللجنة في تقريرها الثامن منازعة نشبت بين الطرفين بشأن ضابطيهما للاتصال الميداني. وينص أمر اللجنة الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ على "إحالة" نقاط الخلاف هذه "للبت فيها وفقا للفقرة ١٥ بآء من توجيهات ترسيم الحدود". وبنظارة بت اللجنة في نقاط الخلاف هذه، يتعين على كل طرف أن يعين ضابطين مخصصين للاتصال الميداني، وقد قام الطرفان بهذه التعيينات فوراً.

٧ - وعملاً بالفقرة ١٥ بآء من توجيهات ترسيم الحدود، أعد المستشار الخاص تقريراً عن نقاط الخلاف، أُحيل إلى الطرفين وإلى اللجنة في ٢ حزيران/يونيه. ولدى الطرفين ١٥ يوماً (أي حتى ١٧ حزيران/يونيه) للتعليق خلالها على التقرير، وبعد ذلك تبت اللجنة في هذا الأمر.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كرست اللجنة وموظفوها جهودهم لأنشطة ترسيم الحدود التالية:

(أ) إعداد الخرائط - رداً على تعليقات الطرفين المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُجريت تنقيحات لكل من مقياس الصحف وتصميم الخرائط. وبعد الجولة الأولى من التعليقات على مقياس الصحف المنقح في نيسان/أبريل، مُنح الطرفان الفرصة للتعليق، حتى ٢٧ أيار/مايو، على كل من مقياس الصحف المنقح مجدداً وعلى عينة من الخرائط التي تبين التصميم الجديد للخرائط الناجم عن إجراء تنقيحات لمقياس الصحف، وقد وردت التعليقات من كلا الطرفين.

(ب) تعليم مواقع الأعمدة الحدودية - أبلغ الأمين العام الطرفين أنه لإنفاذ النص المعدل للفقرة ٩ هاء، الذي ينص على البدء في نصب الأعمدة في القطاع الشرقي، لا بد الآن من اتخاذ بعض الخطوات المتوخى أصلاً في توجيهات ترسيم الحدود والجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة اتخاذها معاً بالنسبة لجميع القطاعات، وذلك على أساس كل قطاع على حدة. وقد بدأ تعيين مواقع الأعمدة في القطاع الشرقي في منتصف آذار/مارس. وفي ٢٧ أيار/مايو، أحال الأمين العام إلى الطرفين تقريراً موحداً، يجمع بين التقرير الواقعي المتوخى في الفقرة ١٤ هاء من توجيهات ترسيم الحدود، وتقرير التقييم الميداني لمواقع الأعمدة المتوخى في الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة الأحدث عهداً. ووفقاً لقرار اللجنة بالبدء في نصب الأعمدة في القطاع الشرقي أولاً، فقد شمل التقرير فقط المسح الواقعي لمنطقة بوريه والتقييم الميداني للقطاع الشرقي. وكما هو منصوص عليه في توجيهات ترسيم الحدود والجدول الزمني، لدى الطرفين ١٥ يوماً (أي حتى ١١ حزيران/يونيه) للتعليق على

هذه البنود. وإثر تلقي هذه التعليقات وبعد قرار اللجنة، سيعد الأمين العام خرائط مؤشر عليها للقطاع الشرقي تبين خط الحدود ومواقع الأعمدة، ويحيلها إلى الطرفين للتعليق عليها.

(ج) الترتيبات المتعلقة بتشييد الأعمدة الحدودية - وزع على الطرفين في نهاية شباط/فبراير مشروع مواصفات نصب الأعمدة الحدودية ومسحها بعد البناء، ووردت تعليقاتهما في أوائل آذار/مارس. وقد تمكن الأمين العام وموظفوه، العاملين بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في إديجرات وبارنتو وعصب وشعبة المشتريات في الأمم المتحدة، من إنجاز إعداد وثائق المشتريات اللازمة التي أحيلت إلى مقدمي العطاءات المحتملين في ١٢ أيار/مايو. ولأسباب تتعلق بالتوفير، شملت وثائق المشتريات الحدود بأكملها، كما طلب من مقدمي العطاءات تحليل التكاليف حسب القطاع، وتقديم تكاليف الوحدة لكل عمود. ومن المقرر تلقي اقتراحات المقاولين بشأن نصب الأعمدة ومسحها بعد البناء حتى ١١ حزيران/يونيه. وبسبب أن القطاع الشرقي لا تغطيه الألغام بكثافة، ستقدم البعثة/مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام ضمان جودة إزالة الألغام في هذا القطاع، مزيلة بذلك الحاجة إلى استخدام مقاول خارجي لضمان جودة إزالة الألغام في هذا القطاع، ولو أن الحاجة استدعو إلى استخدام مقاول خارجي لضمان الجودة بالنسبة للقطاعات الأخرى.

(د) إيواء المقاولين - ما برحت الترتيبات مستمرة في الميدان لتوفير مرافق الإيواء وتقديم وجبات الطعام للمقاولين. وقد قام رئيس المساحين بزيارات موقعية لإديجرات في ٢٢ شباط/فبراير، وليبارنتو في ٣ آذار/مارس، ولعصب في ١٩ آذار/مارس، لكي يعاين الخيارات ويتحقق من الأماكن والاحتياجات اللازمة لمرافق المقاولين. ومن المتوقع البدء في بناء معسكر المقاولين في إديجرات في منتصف حزيران/يونيه تقريبا.

(هـ) أمن عمال البناء في الميدان - ما برحت مسألة توفير الأمن لموظفي المكتب الميداني وعمال المقاولين كبيرة الأهمية. فبعد أن أحاطت اللجنة وموظفوها علما بأن مجلس الأمن "يبحث" في قراره ١٤٦٦ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، "كلا من إثيوبيا وإريتريا... أن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لتوفير الأمن اللازم في الميدان لموظفي اللجنة عند العمل في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم"، انهمكوا حاليا في استكشاف الوسائل اللازمة للأمن وفي الحصول على الضمانات المناسبة من الطرفين.

(توقيع) سير ايليهو لاوترباخت

رئيس اللجنة

٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

مذكرة تتعلق بأعمال لجنة المطالبات الخاصة بإثيوبيا وإريتريا

١ - أنشئت لجنة المطالبات الخاصة بإثيوبيا وإريتريا وتعمل عملاً بالمادة ٥ من الاتفاق الموقع في الجزائر العاصمة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بين حكومتي دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ("اتفاق كانون الأول/ديسمبر"). أما ولاية اللجنة فهي:

"البت، من خلال تحكيم ملزم القرارات، في جميع ما يقدم من مطالبات عن خسائر أو أضرار أو إصابات من جانب إحدى الحكومتين ضد الأخرى ومواطني أحد الطرفين (وهذا يشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين) ضد حكومة الطرف الآخر أو الكيانات التي يملكها أو يمارس عليها سلطته، والتي تكون (أ) متعلقة بتزاع موضوع الاتفاق الإطارى وطرائق تنفيذه واتفاق وقف الأعمال القتالية، و (ب) ناجمة عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، أو غير ذلك من انتهاكات للقانون الدولي".

٢ - وعملاً باتفاق كانون الأول/ديسمبر، فاللجنة هيئة مستقلة، مقرها لاهاي وإن كانت قد اجتمعت بشكل غير رسمي مع الطرفين في أمكنة أخرى. والأعضاء الحاليون في اللجنة هم التالية أسماؤهم: البروفيسور هانس فان هوت (رئيس)؛ والقاضي جورج أولدرينج (عينته إثيوبيا)؛ والسيد جون كروك (عينته إريتريا)؛ والعميد الجامعي جيمس بول (عينته إثيوبيا)؛ والسيدة لوسي رييد (عينتها إريتريا). وتعمل السيدة كاثرين سيسيه، وهي من كبار موظفي محكمة التحكيم الدائمة، بوصفها رئيسة قلم في اللجنة. كما تتلقى اللجنة مجموعة متباينة من التسهيلات والخدمات القيمة الأخرى تحت رعاية لجنة التحكيم الدائمة.

٣ - وقد عقدت اللجنة اجتماعات غير رسمية بشأن مسائل تنظيمية مع ممثلي الطرفين في مقر لجنة التحكيم الدائمة في آذار/مارس وأيار/مايو من عام ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، عقدت جلسات استماع بشأن مسائل مهمة تتعلق بولايتها القضائية، وإجراءاتها، والحلول الممكنة. وقد استفادت اللجنة من مذكرات كثيرة قدمها الطرفان قبل جلستي أيار/مايو وتموز/يوليه. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أصدرت اللجنة قراراتها ذات الرقم من ١ إلى ٥ [www.pca-cpa.org]. وتعالج هذه القرارات مسائل اختصاصية وإجرائية هامة تتعلق بإعداد المطالبات وتقديمها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، اجتمع ممثلو اللجنة وممثلو كلا الطرفين بشكل غير رسمي مع خبراء المطالبات من المنظمة الدولية للهجرة لبحث مسائل تقنية تتصل

بتصميم وتنفيذ النظم الممكنة لتقديم المطالبات الجماعية. وخلال هذه الفترة، قدمت اللجنة إرشادا إضافيا بشأن الإجراءات عن طريق رسائل عديدة وجهت للطرفين.

٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وإثر مشاورات أجريت مع الطرفين، اعتمدت اللجنة النظام الداخلي [www.pca-cpa.org]. وكما هو مطلوب في المادة ٥ (٧) من اتفاق كانون الأول/ديسمبر، تقوم قواعد اللجنة على أساس القواعد الاختيارية لمحكمة التحكيم الدائمة بالنسبة للتحكيم في المنازعات بين الدول، المعتمدة لتبين ولاية اللجنة ونصاب عملها المتوقع.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قدم كلا الطرفين مطالبتهما بما يتفق وموعد تقديم الطلبات المحدد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمنصوص عليه في المادة ٥ (٨) من اتفاق كانون الأول/ديسمبر. ولم يستخدم أي من الطرفين إمكانية تقديم المطالبات باستخدام الإجراءات الممكنة للمطالبات الجماعية المنشأة بموجب الفصل الثالث من قواعد اللجنة. وقد قدمت مطالبات من دولة إلى دولة بالإنابة عن حكومة إثيوبيا. كما قدمت حكومة إريتريا مطالبات كهذه بالإنابة عنها وكذلك بالإنابة عن أفراد سَمَّتهم. وتتصل المطالبات المقدمة من الطرفين بمسائل مثل إجراء عمليات عسكرية في مناطق الجبهة، ومعاملة أسرى الحرب والمدنيين وممتلكاتهم، والحصانات السياسية، والأثر الاقتصادي المترتب على بعض الإجراءات الحكومية خلال الصراع. ورغم تباين العدد الإجمالي للمطالبات المقدمة من كل طرف، فإن الكثير من مطالبات إثيوبيا تتضمن عناصر فرعية واسعة النطاق. ولذا، يبدو النطاق الشامل للمسائل المثارة في مطالبات الطرفين متشابهما بشكل عام.

٦ - وبعد تقديم المطالبات، قامت اللجنة بتحليل المطالبات المقدمة الأولية وطلبت وجهات نظر الطرفين بشأن أولويات أعمالها وتواليها وتلققتها. ورعت اللجنة وجهات نظر الطرفين كليهما، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، فوضعت جدولاً زمنياً لتقديم بيانات الدفاع في جميع المطالبات. وقد قدم كلا الطرفين جميع بياناتهما الدفاعية وفقاً لهذا الجدول. (ويشير الأمر الصادر عن اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ إلى أن اللجنة لم تتوقع الإذن بوقت إضافي من أجل بيانات الدفاع، وأنها لم تفعل ذلك).

٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، حددت اللجنة مجموعات المطالبات الثلاث الأولى لجلسات الاستماع الشفوية كما حددت المواعيد لجلسات الاستماع بشأن المسؤولية، وبيانات الحقائق والحقائق المضادة في تلك المطالبات. وقررت اللجنة أن تبدأ بمطالبات الطرفين التي تدعي إساءة معاملة أسرى الحرب لكل منهما؛ وتلت ذلك مطالبتهما المتعلقة بسوء السلوك المتصل بالصراع المسلح في الجبهة الوسطى؛ وتلت ذلك ادعاءهما بإساءة معاملة المدنيين.

وقد قُدمت بيانات الحقائق وبعض بيانات الحقائق المضادة في هذه المجموعات الثلاث للقضايا بحسب ترتيبها. وإثر اجتماع غير رسمي مع الطرفين جرى في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وضعت اللجنة أيضا جدولاً زمنياً للتقديم ولساعات الاستماع الأولية في جميع المطالبات المتبقية.

٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اجتمع رئيس اللجنة في جنيف مع مسؤولي لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد سعا هذا الاجتماع إلى التمهيد فيما إذا كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية ستوافق على استخدام الطرفين في المطالبات المتعلقة بأسرى الحرب لبعض المواد التي مصدرها لجنة الصليب الأحمر الدولية والتي في حوزة الطرفين. بيد أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تكن مستعدة للموافقة على هذا الاستخدام من الطرفين.

٩ - وعقدت اللجنة جلسات الاستماع بشأن مطالبات الطرفين المتعلقة بأسرى الحرب حسب الموعد المقرر طوال ١٠ أيام في قصر السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تداولت اللجنة بشأن هذه المطالبات وهي بصدد إعداد أحكامها.

١٠ - وعلى ضوء الطلبات الواردة من كلا الطرفين، عدلت اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ جدولها الزمني لتقديم المطالبات وعقدت جلسات الاستماع في المستقبل لمراعاة الاحتياجات الناجمة عن الإجراءات الأخرى المتعلقة بالطرفين وبتأجيل الأعمال المتبقية التي يتعين القيام بها.

١١ - وخلال هذه العملية، عملت اللجنة والطرفان بتعاون، بقصد إنجاز نصاب العمل لدى اللجنة بشكل سريع ومنظم. وقد اجتمعت اللجنة مع الفريقين بشكل غير رسمي عدة مرات لبحث الوسائل الممكنة لتركيز عملية المطالبات وتسهيلها. (ويدعو اتفاق كانون الأول/ديسمبر اللجنة إلى أن تسعى إلى إنجاز أعمالها خلال ثلاث سنوات من موعد إقفال تقديم المطالبات).

(توقيع) البروفيسور هانز فان هوت

رئيس اللجنة

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات حتى ١٦ حزيران /
يونيه ٢٠٠٣

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	ضباط الأركان	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٥			٥	الاتحاد الروسي
	٩٦١	١٥	٩٣٩	٧	الأردن
	٥	٢		٣	أسبانيا
	٢	٢			أستراليا
	٤١	٣	٣٣	٥	أوروغواي
	٧			٧	أوكرانيا
	٢			٢	إيران (جمهورية - الإسلامية)
					أيرلندا
١٥	٤٧	٢	٤١	٤	إيطاليا
	٢			٢	باراغواي
	٧	٢		٥	بلغاريا
	١٧٩	٤	١٦٨	٧	بنغلاديش
	١	١			بنين
	٩			٩	البوسنة والهرسك
	٦			٦	بولندا
	٢			٢	بيرو
	٥	٣		٢	تونس
	٨			٨	الجزائر
	٢			٢	الجمهورية التشيكية
	١١	٣		٨	جمهورية تنزانيا المتحدة
	٧	٢		٥	جنوب أفريقيا
	٤			٤	الدانمرك
	٨			٨	رومانيا
	١٤	٤		١٠	زامبيا
	١٩٦	٣	١٩٣		سلوفاكيا
	١			١	سنغافورة
	٦			٦	السويد

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	ضباط الأركان	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٤			٤	سويسرا
	٦			٦	الصين
	٦	٢		٤	غامبيا
	١٨	٧		١١	غانا
١	١				فرنسا
١٠	١٩٢	١٢	١٧٣	٧	فنلندا
	٧			٧	كرواتيا
	١			١	كندا
	٦٧٢	١٢	٦٤٨	١٢	كينيا
	١١	٤		٧	ماليزيا
١	٣	٢		١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٥	٢		٣	ناميبيا
	٥			٥	النرويج
	٢			٢	النمسا
	٥			٥	نيبال
	٩	٢		٧	نيجيريا
	١٥٤٤	١٨	١٥١٩	٧	الهند
					هولندا
	٧	١		٦	الولايات المتحدة الأمريكية
	٢			٢	اليونان
٢٦	٤٠٣٨	١٠٧	٣٧١٦	٢١٥	المجموع